

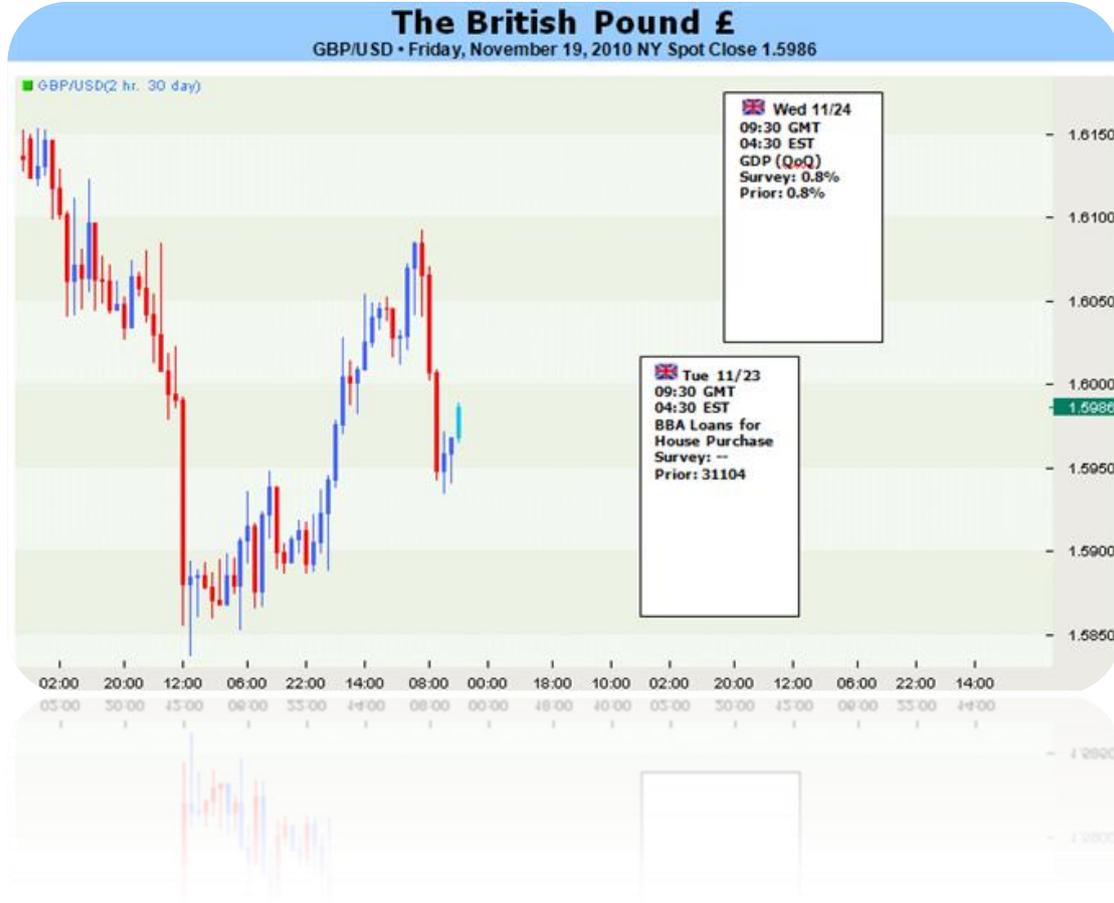


قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)

بنك إنجلترا وأزمة أيرلندا والتحركات الصينية لخفض الطلب المحلي وضربة متوقعة للإسترليني



(توقعات هبوط)

المصدر: Dailyfx

الأسباب:

- نتائج اجتماع بنك إنجلترا تظهر انقسام ثلاثي الجبهات.
- هبوط على غير المتوقع لإعانات البطالة إلى ٣٧٠٠ في أكتوبر.
- ارتفاع التضخم البريطاني إلى ٣,٢% نظرًا لارتفاع أسعار الوقود.

تأثر الإسترليني هو الآخر بأزمة أيرلندا حيث من المتوقع أن تستمر هذه المعضلة في التحكم في حركة سعر العملة على مدار الأسبوع القادم حيث أصبحت البنوك والمؤسسات المصرفية

البريطانية عرضة لخطر كبير بسبب إمكانية تعثر البنك والمؤسسات المصرفية الأيرلندية في سداد ما يستحق عليها من مديونيات للقطاع المصرفي بالمملكة المتحدة. على ذلك، يبقى الأمل الوحيد في مرور المملكة المتحدة واقتصادها، ومن ثمَّ الإسترليني، بأمان من هذه الأزمة في انخفاض ضريبة الشركات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي من الخارج وإنعاش الاقتصاد. ومن المتوقع أن تؤدي أي مساعدات مالية تتلقاها أيرلندا إلى المزيد من إجراءات التقشف الصارمة التي بدورها من الممكن أن تصعب المهمة على أيرلندا وجارتها المملكة المتحدة فيما يتعلق بتحقيق النمو المستدام. كانت هناك بعض الإشارات التي ظهرت في الأسبوع الماضي إلى اقتراب المشكلة من الحل مما ساعد الإسترليني على الارتقاع مرة ثانية، إلا أنه عاود الهبوط مرة ثانية متعرضاً للمزيد من الضغوط الناتجة عن الحديث المستمر الذي يتردد في الأسواق عن الأزمة.

كما أسهمت التصريحات المتشائمة من محافظ بنك إنجلترا، ميرفين كينج، في تعرض الإسترليني للمزيد من عمليات البيع حيث قضت هذه التصريحات على الأمل في رفع الفائدة عندما تضمنت كلمات كينج "من الممكن أن نلجأ إلى المزيد من التسهيل النقدي إذا اقتضت الضرورة ذلك علاوة على إمكانية شراء المزيد من الأصول. ونرى أن هذه هي الوسائل الأمثل والأدوات الأكثر ملائمة من أدوات السياسة النقدية للوضع الراهن". من جهةٍ أخرى، جاءت قراءة التضخم لتثير مناخاً من التفاؤل المبالغ فيه بعد توقف البنك المركزي عن السير على خطة نظيره الفيدرالي في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسهيل النقدي. رغم ذلك، أظهرت نتائج الاجتماع الماضي للجنة السياسة النقدية ببنك إنجلترا ثبات موقف أغلبية الأعضاء فيما يتعلق بالسياسة النقدية حيث كانت النتيجة ٧-١-١ حيث فضلت الأغلبية الاستمرار خارج الملعب دون التدخل بأي شكل من الأشكال حتى يتحقق استقرار الأسعار وتوقفها عن النمو المفرط قبل أن يتم لتدخل بإضافة المزيد من التسهيل النقدي.

على الجانب الآخر، صرح نائب محافظ بنك إنجلترا، بول تاكر، بأنه على قناعة تامة بأن التضخم سوف يتراجع إلى مستويات تحت هدف البنك المركزي المقدر بـ ٢% حيث يظهر نمو اقتصاد البلاد بعض التباطؤ في الوقت الحالي. وعلى الرغم من التصريحات المتشائمة، تأتي البيانات الأساسية لتعوض ما ضاع بسبب التباطؤ حيث ارتفعت توقعات رفع الفائدة إلى أعلى

المستويات منذ أغسطس الماضي في عقاب ارتفاع مبيعات التجزئة وتحسن بيانات التوظيف، وهو ما أثار الجدل حول توجهات السياسة النقدية الحالية.

وتتضمن المفكرة الاقتصادية للأسبوع القادم مجموعة متواضعة من البيانات مقارنةً بالبيانات البريطانية الصادرة الأسبوع الماضي حيث تقتصر مفكرة هذا الأسبوع على القراءة النهائية للناتج المحلي الإجمالي قراءة الرهون العقارية الصادرة عن جمعية المصرفيين البريطانيين. على ذلك، تبقى حركة سعر الإسترليني مرهونة بتحركات شهية المخاطرة علاوة على ما يستجد من تطورات على صعيد الأزمة الأيرلندية التي سوف يكون لها عظيم الأثر على حركة السعر. فمن المؤكد أن التوصل إلى حل للأزمة سوف يعمل على توفير قدر كبير من الدعم للإسترليني. من جهةٍ أخرى، من الممكن أن تطيح الجهود الصينية، الهادفة إلى تحجيم الطلب المحلي، إلى توجيه ضربة لشهية المخاطرة في أسواق المال ليهبط الإسترليني مع أقرانه من أصول المخاطرة.